المحاضرة ٢٦

الفصل الخامس
تنفيذ خطة التنمية

مقدمة:

تنفيذ السياسات والخطط السياحية هي مسؤولية الحكومة والقطاع الخاص، فالقطاع العام مسؤول عن السياسة والتخطيط والبحوث، وتأمين البنية التحتية، وتطوير بعض الموارد السياحية وإعداد معايير التسهيلات والخدمات، ووضع وإدارة استخدامات الأراضي وضوابط الحماية البيئية وضع المستويات اللازمة، والتخصصات للتأهيل والتدريب السياحي، وتامين الصحة والسلامة العامة وبعض وظائف التسويق، والقطاع الخاص مسؤول عن تطوير المبيت والجولات والرحلات وعمليات السفر والتسويق، وهو يمثل المؤسسات التجارية في السياحة، كما تساهم كذلك في تنفيذ بعض مرافق البنية التحتية في مواقعها وبعض الأمور المتعلقة بالموارد السياحية في المنطقة، وفي المناطق السياحية المطورة حديثاً يجب أن يكون للحكومة دور قوي في التنسيق والتكامل في عملية التنمية السياحية، فالتوجيهات السياسية للتنمية السياحية تركّز على تطبيق أسس الاستدامة بشكل رئيسي، كما أن للمنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في التحريض على مراعاة قواعد البيئة والمساهمة أحياناً بها.

يكون تنفيذ الخطة وفق أسلوب يناسب المنطقة وخصائصها، ويتوزع ذلك على مراحل مناسبة لمستوى وحجم التنمية المستهدفة، وتحدد في تلك المراحل الأعمال الواجب تنفيذها على شكل "برنامج تنفيذي زمني ومالي ومادي" يتم وضعه واعتماده وتنفيذه من هيئة مشتركة تضم القطاع العام والخاص، وفق تشريعات ونظم سياحية تتضمن استخدامات الأرض وتوظيفاتها، وضوابط حماية البيئة ومعايير السلامة، وبدائل احتياطية لمواجهة المتغيرات المحتملة أثناء التنفيذ، كما تشمل تحديد مصادر التمويل من القطاع العام أو الخاص، كما يجب دمج الجماعات المحلية في التخطيط وبرامج وأسلوب التنفيذ بشكل يشجعها على المساهمة والفعالية في تطوير منطقتهم التي ستعود عليهم بالفائدة والعوائد.

إعداد القوى العاملة في ميادين العمل السياحي، ونشاط الترويج والتسويق يجب أن يكون ضمن برنامج التنفيذ.

الدور المناسب للقطاع العام والقطاع الخاص في تنفيذ الخطة:

مسؤولية تطوير السياحة تقع على القطاعين معاً، ويجب تحديد دور كل طرف في الخطة وبرامج تنفيذها، في العديد من البلدان يترك للقطاع الخاص الدور القيادي في معظم مجالات التنمية والعمل في ميادين السياحة، لكن في المناطق النامية سياحياً يكون للدولة دور قيادي في مرحلة المباشرة بالتنمية؛ وبشكل عام يجب النظر لدور الدولة في السياحة بأنه دور دعم وتسهيل وتنظيم وخاصة في مجالات رسم السياسة السياحية المستهدفة، والمبادرة بالتخطيط العام، وتنفيذ الدراسات والأبحاث السياحية، وتأمين البنية التحتية الأساسية، وتطوير بعض الموارد السياحية ووضع وإدارة مقاييس مستويات التسهيلات السياحية وضوابط استخدامات الأرض وتعليمات حماية البيئة، ومنح تسهيلات وحوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في السياحة والمساهمة في رأسمال وأعمال القطاع المشترك، وحدود دور الدولة تبقى في إطار تحقيق أسس السياحة المستدامة، ودور الجماعات المحلية ينطلق من أن التنمية تتم لصالحهم ولتطوير منطقتهم.

ويتحقق التعاون والتكامل بين تلك الأدوار من خلال تكوين جهاز مشترك وآلية تنظيمية لوضع أهداف ومرتكزات الخطة المحلية وتنفيذها، ويكون ذلك الجهاز على شكل مجلس استشاري أو لجنة خاصة تضم ممثلين عن جميع الجهات المعنية، يناقش الأمور المتعلقة بالسياحة، ويقدم المشورة لسلطة اتخاذ القرار، كما أن للمنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في قضايا السياحة، وخاصة تلك التي تتعلق بالمحافظة على المعالم الطبيعية والبيئة والموارد الأثرية والتاريخية والثقافة المحلية.

أساليب التنفيذ للخطة:

تنفيذ الخطط السياحية يكون في إطار الأهداف المحددة، وذلك من خلال أعمال يتم تحديدها لتنفيذها خلال فترة معينة وفق توجيهات واعتبارات أهمها:

- اعتماد السياسة السياحية والخطة في صيغة قانونية، وبذلك تعتبر المستند الرسمي للتنمية السياحية في المنطقة، وتكتسب قوة القانون من حيث الالتزام والمسؤوليات.

- توزيع الخطة لمراحل زمنية مناسبة، وتكون غالباً لفترات تكون لخمس سنوات، كما يتم توزيع الخطة الخمسية الأولى لمهام ومشاريع سنوية في برنامج تنفيذ زمني ومادي ومالي.
- تشكيل جهاز فعال مشترك يضم ممثلي الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للمساهمة في المهام كلٌ فيما يخصه.
- إصدار وتعميم تشريعات وتوجهات التنمية السياحية التي تتعلق بمعايير مستويات التسهيلات والخدمات السياحية واستخدامات الأراضي وتوظيفاتها، وقواعد حماية البيئة وإجراءات السلامة والتعليمات الصحية وخدمات السائح. . . .
- برمجة الجولات السياحية وخط سيرها، ونقاط التوقف والاستراحة في المواقع المناسبة التي تتيح للسائح مشاهدة الطبيعة ومعالم المنطقة.
- تأمين التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية ودعم المشاريع المكملة للسياحة في المنطقة.
- تشجيع الاستثمار السياحي، وبمزايا خاصة وفق سياسة الدولة في مجال التنمية المحلية للسياحة، وخاصة في المناطق النامية سياحياً أو المستهدفة للتنمية.
- وضع وتنفيذ برامج تأهيل وتدريب سياحي متطورة وباختصاصات متوافقة مع خصائص المنطقة واحتياجاتها من تلك الاختصاصات.
- دمج الجماعات المحلية في وضع برامج التنفيذ للخطة السياحية، لأن دورهم في الأعمال التنفيذية هام، واقتناعهم بأن ذلك لصالحهم يدفعهم للمساهمة في نجاح البرامج التنفيذية.
- ترويج سياحي عام للمنطقة وخاص للمشاريع الفردية أساسي للتسويق السياحي الناجح باتجاهها.
- الإدارة المستمرة والإشراف الفعال أساس نجاح الخطة وتنفيذها.

برمجة التنمية السياحية:

يتم التنفيذ وفق نهج عام يتم فيه وضع برنامج عمل يتضمن تحديداً للمشاريع والأعمال والمواعيد، كما يتضمن التكاليف التقديرية الجهات المسؤولة عن التنفيذ والمتابعة، وتكون تلك البرامج سنوية بشكل عام في إطار خمسي.

الشكل التالي يقدم نموذجاً بسيطاً لبرنامج تنفيذي يمكن الاستئناس به كدليل لوضع برنامج في إطار الأهداف والخطة والمشاريع المستهدفة في المنطقة :

البيان	سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة	سنة رابعة	سنة خامسة
التسهيلات السياحية					
توسعة فنادق حضرية	تخطيط وتصميم	بناء	افتتاح		
فنادق حضرية جديدة	تخطيط وتصميم	بناء	بناء	افتتاح	
فندق شاطىء ١		تخطيط وتصميم	بناء	بناء	افتتاح
فندق شاطىء ٢			تخطيط وتصميم	بناء	افتتاح
مأوى جبلي			تخطيط وتصميم	بناء	افتتاح
وكالة سفر وسياحة ١	إنشاء	افتتاح			
وكالة سفر وسياحة ٢				إنشاء	افتتاح
نقطة توقف ومطعم ١	تخطيط وتصميم	بناء	افتتاح		
نقطة توقف ومطعم			تخطيط وتصميم	بناء	افتتاح
مكتب استعلامات سياحي	تخطيط وتصميم	بناء	افتتاح		
مطعم ومهن يدوية			افتتاح	افتتاح	افتتاح
الموارد سياحية					
حديقة وطنية		تخطيط شامل	تصميم	بناء	افتتاح
ألعاب الشاطىء	تخطيط وتصميم	بناء	افتتاح		توسعة
موقع تاريخي ١	تخطيط	ترميم	بناء	افتتاح	
موقع تاريخي ٢		تخطيط	ترميم	بناء	افتتاح
مركز ثقافي	تخطيط	تصميم	بناء	افتتاح	
توسعة المتحف	تصميم	بناء	افتتاح		
البنية التحتية					
توسعة المطار	تخطيط وتصميم	بناء	بناء	افتتاح	
طرق شاطئية	تخطيط وتصميم	بناء	بناء	افتتاح	
ماء وكهرباء ومرافق	تخطيط وتصميم	بناء	بناء	افتتاح	
وسائل معالجة الصرف	تخطيط	تطوير	توسع		
طرق جبلية		تخطيط وتصميم	بناء	بناء	افتتاح
مرافق عامة جبلية			تخطيط	بناء	افتتاح
أعمال مشاريع أخرى					
قوانين وتشريعات سياحية	اعتماد تعميم				
حوافز استثمار	اعتماد تعميم				
مكاتب استعلامات	إنشاء	تدريب كوادر	افتتاح		
برامج توعية سياحية	تنظيم	مباشرة	استمرار	توسعة	

التقسيم الوظيفي للأرض:

عنصر رئيسي في تحديد استخدامات الأرض وتوظيف أقسامها لأغراض محددة مثل بناء منتجع أو تسهيلات سياحية أو مواقع موارد سياحية مع خدماتها، أو منشآت سياحية حضرية أو مواقع نزهة وسياحة شعبية . . . وتوضع لذلك ضوابط تتضمن غالباً مستويات للتنمية مثل الكثافة وحدود ارتفاع البناء والأبعاد عن المعالم الأخرى، كما أن تقسيم الأرض يشمل تعليمات وتوجيهات حول التنمية في المناطق المجاورة لكي تتوافق مع الوضع السياحي في الموقع المخطط، وهذا النهج بتخصيص وظيفي للأرض يستخدم لجميع الأراضي وليس للسياحة فقط، ولكنه في السياحة له بعض الخصائص التي تتعلق بطبيعة العمل السياحي في تلك الأراضي وأهمها:

- **إدارة تخطيط الموقع وقواعد تصميم مكوناته الطبيعية والتراثية:**

يتم وضع واعتماد أسس التخطيط وقواعد التصميم لمنطقة سياحية مثل المنتجع أو المركز الأثري، أو الموقع التاريخي من قبل مجلس أو لجنة تشكل لهذا الغرض، وهذا الجهاز يجب أن يدرس ويوفق جميع مشاريع التنمية المعروضة مع معايير التصميم المعتمدة، وعلى الفنيين والمصممين أن يتفهموا تلك الأسس والقواعد وينفذوها في أعمالهم والمشاريع التي يعدونها، وذلك بهدف أن يكون المشروع مطابق قدر الإمكان للخصائص الطبيعية للأرض من جهة وللطابع المحلي والشروط البيئية وطراز العمارة المحلية من جهة أخرى.

- **ضوابط خاصة:**

تتعلق الضوابط الخاصة بالنوعية والجودة للمشروع السياحي من حيث توفير الشروط المرتبطة بالصحة والسلامة والبنية التحتية ونماذج الأبنية، وتنفيذ قواعد المستوى المخطط، وتكون تلك الضوابط من مقتضيات الترخيص وخاصة للفنادق وأنواع وسائل المبيت والمطاعم ومكاتب السياحة والسفر والأدلاء، فللفنادق عادةً توضع قواعد تصنيف